

كالتصوم ولا كفارة عليه ولو كان فطره قبل ما رده القاضى
 فى الصحيح واعلم ان التقييد بقوله ورد قوله لا للاحتراز عما لو اظر قبل
 رد قوله بل للاحتراز عما لو اظر هو وغيره بعدما قبلت شهادته فان الكفاية
 تجزى اذا كان بالسماء علم من عجم او غير عجم وقبل خبر واحد عدل
 او مستور في الصحيح واعلم ان التقييد بقوله ورد قوله لا للاحتراز عما لو اظر
 قبل رد قوله بل للاحتراز عما لو اظر هو او غيره بعدما قبلت شهادته فان
 الكفاية تجزى اذا كان بالسماء علم من عجم او غير عجم وقبل خبر واحد
 عدل او مستور في الصحيح ولان يشهد مع عدل بنفسه كفى للبرازية
 لان القاضى بما يقبل شهادته وسواء بين كيفية الرواية ام لا على المذاهب
 واعلم ان قيد المستور لانه لم يقبل احد يجوز قبول شهادته انما ساقى
 فى المخرج وما ذكره ملا مسكين من قوله وقال القطاوى يقبل
 شهادة الفاسق اجيب عنه بان القطاوى له يصح بذلك وانما فهم
 من ظاهر قوله عدلا واوله التليغ بالمستور وهو الذي يعرف
 بالعدالة ولا بالاعادة ولو شهد اى وقبول ايضا شهادته اذ شهد
 على شهادته واحدا لان العدد فى الاصول ليس بشرط فكذا فى الفرع ولو
 كان اتى او قريبا وجب على الجارية الحديثة ان تخرج من بيتها بلا اذن
 مولاه وتشهد در **او محمد وان قد وثاب لى رمضان** وعن
 ابي حنيفة لا تقبل شهادة المحدث والمحدث القدر ملام مسكين ولا
 نغظ الشهادة ولا اذ **عقول الحكم ولا مجلس القضاء** لانه خبر لا يشهد

واذا